باللغة العربية:

أولا: <u>الكتب</u>

1 - عادل أحمد حشيش،**" أصول الإقتصاد السياسي: مدخل تحليلي مقارن لدراسة مبادئ علم الإقتصاد"**، دار النهضة العربية، بيروت، 1992.

2 - عبد اللطيف قطيش،" الصفقات العمومية تشريعا، وفقها، و إجتهادا(دراسة مقارنة)"، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، السنة 2010 .

3 - كمال عليوش قربوع، "القانون الدولي الخاص الجزائري- تنازع القوانين- الجزء الأول ،الطبعة الأولى،دار هومة، الجزائر، السنة 2006.

4 - ماهر حسن المحروق و إيهاب مغابلة،" المشروعات الصغيرة و المتوسطة أهميتها معوقاتها"، عمان، الأردن، السنة 2006 .

ثانيا: <u>المقالات</u>

1 - أحمد بوسهمين،" الدور التنموي للإستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية، المجلد 26، العدد الأول، 2010.

2 - إسماعيل شعبان،" ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها في العالم"، تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة"، منشورات مخبر الشراكة و الإستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،2003.

3 - رحيم حسين،" نحو نظام إقتصادي دولي عادل، التناقضات الكامنة في العولمة و البديل العادل"،ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول تأهيل المؤسسات سطيف، 29-30 اكتوبر2001.

4 - رحيم حسين-حاجي فاطمة، " إشكالية البطالة و التشغيل في الجزائر في إطار إتفاقية الشراكة الأورو الجزائرية بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي لقسم العلوم الإقتصادية، جامعة مسيلة،2010 .

5 - السعيد بريبش و عبد اللطيف بلغرسة، مداخلة بعنوان:" إشكاليات تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول و متطلبات المأمول"،أشغال الملتقى

الدولي حول:"متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية "، يومي17 و18 افريل 2006، جامعة الشلف.

6 - السعيد بريبش،" مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية-حالة الجزائر-"،مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني عشر، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2007.

7 - السعيد بو الشعير، نظام المتعامل العمومي بين المرونة و الفعالية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الإقتصادية و السياسية، مجلد 27، عدد 3و4، 1986.

8 - سعدان شبايكي، معوقات تنمية و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الحادي عشر، جامعة بسكرة، 2007.

9 - صافية إقولي و رابح،" تكريس القانون الجزائري لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الإقتصادية و السياسية، العدد 2، 2009 .

10 صالح زمال، مداخلة:"إمتداد قانون المنافسة إلى الصفقات العمومية"، الملتقى الوطني السادس:" حول دور قانون الصفقات العمومية" 27 ماي 2013.

11 عبد الكريم بودريوة، مداخلة بعنوان" مدي مسايرة قانون الصفقات العمومية للنهج الإصلاحي دولة متدخلة أو ضابطة أم مترددة"، أشغال ملتقى وطني حول: أثر التحولات الإقتصادية على المنظومة القانونية الوطنية، جامعة جيجل، 30 نوفمبر و 01 ديسمبر 2001.

12 محمد الشريف كتو، " حماية المنافسة في الصفقات العمومية"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الإقتصادية و السياسية، العدد2 ، 2010.

13 محمد زيدان، " الهياكل و الآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 7، 2009 .

14 نعيمة برودي،" التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية و متطلبات التكيف مع المستجدات العالمية"، بحث مقدم للملتقى الدولي،" متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية" الذي نظمته جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 17 و 18 أفريل 2006.

15 -مداخلة بعنوان،" الأدوات الجديدة في ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، ألقيت من طرف الأمين العام لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، في الملتقى الدولي حول ترقية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجمع أعمال المنعقد بتاريخ 27-28 سبتمبر 2005،

ثالثا: <u>المذكرات و الأطروحات</u>

1 - <u>أطروحات دكتوراه</u>

*- عثمان خلف، " واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها"، رسالة أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،السنة الجامعية 2004 .

2- <u>مذكرات ماجستير</u>

1 - إبراهيم قعيد،" دور الترويج في إنجاح السياسات التسويقية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع العلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة، السنة الجامعية 2009.

2 - أمال بو شعير،" تأهيل و تصنيف المؤسسات المتدخلة في الصفقات العمومية في ميدان البناء و الأشغال العمومية و الري"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، فرع قانون الأعمال، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2010.2009.

3 - بحري إسماعيل،"الضمانات في مجال الصفقات العمومية"،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الحقوق،فرع قانون الدولة و المؤسسات العمومية،جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2008-2009.

4 - سحنون سمية،"إجراء التراضي في قانون الصفقات العمومية بالجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق،فرع قانون الأعمال،كلية الحقوق و العلوم الإدارية، جامعة الجزائر،2012-2013.

5 - سيد علي بلمحمدي،" المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الإقتصادية في ظل العولمة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البليدة،السنة الجامعية 2005 .

6 - شعيب أتشي،" واقع و آفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، فرع تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2008.2007 .

7 - عبد الغني بن زمام،" تمويل الصفقات العمومية في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع قانون الأعمال، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2008.2007 .

8 - عبد الكريم الطيف،" واقع و آفاق تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل تطبيق سياسة الإصلاخات الإقتصادية الحالية"، رسالة ماجستير غير منشور، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2001 .

9 - عياد دلال،" المؤسسات الصغيرة الخاصة في قانون الصفقات العمومية الجديد"، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، السنة الجامعية2012-2013.

10 - مايا بن قلفاط،" وضعية الأطراف المتعاقدة في الصفقات العمومية الدولية في القانون الجزائري، بحث لنيل شهادة الماجستير، فرع عقود و مسؤولية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2002.2001 .

11 - منيرة نوري،"البدائل التمويلية المتاحة للمؤسسة و المفاضلة بينها في ظل الإصلاح البنكي "،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير،تخصص نقود و تمويل، جامعة بسكرة 2004-2005.

رابعا: النصوص القانونية

(1)* الدستور

- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المصادق عليه في إستفتاء 28 نوفمبر 1996 الصادر بالمرسوم الرئاسي 96-438 المؤرخ في 7 ديسمبر 1996، جريدة رسمية عدد 76 الصادرة في 8 ديسمبر 1996.

(2)*النصوص التشريعية

*- الأمر 67-90 المؤرخ في 09 ربيع الأول عام 1387ه الموافق ل 17 يونيو سنة 1967، يتضمن قانون الصفقات العمومية، جريدة رسمية عدد 52 الصادرة في 19 ربيع الأول عام 1387ه الموافق ل 27 يونيو سنة 1967.

* - الأمر رقم 75-58المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 ه الموافق ل 26 سبتمبر سنة 1975 المتضمن القانون المدني، جريدة رسمية عدد 78 الصادرة في 24 رمضان عام 1395 ه الموافق ل 30 سبتمبر سنة 1975، المعدل و المتمم بالقانون رقم 05-10 المؤرخ في 13

جمادى الأولى عام 1425 ه الموافق لـ20 يونيو سنة 2005، جريدة رسمية عدد 44 الصادرة في19 جمادى الأولى عام 1425 ه الموافق لـ 26 يونيو سنة 2005.

*- الأمر 95-06 المؤرخ في 23 شعبان عام 1415ه الموافق ل 25 يناير سنة 1995 و المتعلق بالمنافسة، جريدة رسمية عدد 09 الصادرة في 22 رمضان عام 1415 ه الموافق ل 22 فبراير سنة 1995.

*- الأمر 96- 01 المؤرخ في 19 شعبان عام 1416ه الموافق ل 10 يناير سنة 1996، يحدد القواعد التي تحكم الصناعة التقليدية و الحرف،جريدة رسمية العدد 3 الصادرة في 23 شعبان عام 1416 الموافق ل - 14 يناير سنة 1996.

*- الأمر رقم 01- 04 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 ه الموافق ل 20 أوت سنة 2001، يتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية و تسيرها و خوصصتها ، جريدة رسمية عدد 47 الصادرة في 03 جمادى الثانية عام 1422 ه الموافق لـ22 أوت سنة 2001

*- الأمر 03-03 المؤرخ في 9 جمادى الأولى عام 1424 الموافق ل 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بالمنافسة، جريدة رسمية عدد 43 الصادرة في 10 جمادى الأولى عام 1424 الموافق ل 20يوليو سنة 2003، المعدل و المتمم.

*- الأمر 03- 11 المؤرخ في 27جمادى الثانية عام 1424 ه الموافق ل 26 أوت سنة 2003 المتعلق بالنقد و القرض ، جريدة رسمية عدد 52 الصادرة في 28 جمادى الثانية عام 1424 ه الموافق ل 27 أوت 2003، المعدل و المتمم.

*- القانون رقم 88-01 المؤرخ في22 جمادى الأولى عام 1408 ه الموافق ل 12 يناير سنة 1988، يتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية ا الاقتصادية، جريدة رسمية عدد 02 الصادرة في23 جمادى الأولى عام 1408 ه الموافق ل 13 يناير سنة 1988.

*- القانون رقم 90- 10 مؤرخ في19 رمضان عام 1410 ه الموافق ل 14أفريل سنة1990 ، يتعلق بالنقد و القرض، جريدة رسمية عدد 16 الصادرة في 23 رمضان عام 1410 ه الموافق ل 18 أفريل سنة 1990.

*- القانون رقم 90- 21 المؤرخ في 24 محرم عام 1411 ه الموافق ل 15 أوت سنة 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية، جريدة رسمية عدد 35 الصادرة في 24محرم عام 1411 ه الموافق ل 15 أوت سنة 1990 ، المعدل و المتمم.

*- القانون رقم 01- 18 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422ه الموافق ل 12 ديسمبر سنة 2001 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جريدة رسمية عدد 77 الصادرة في 30 رمضان عام 1422ه الموافق ل 15 ديسمبر سنة 2001.

*- القانون رقم 08- 09 المؤرخ في 18 صفر عام 1429ه الموافق ل25 فبراير سنة 2008 يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، جريدة رسمية عدد 21 الصادرة في 17 ربيع الثاني عام 1429ه الموافق ل 23 أبريل سنة 2008.

*- القانون 08-12 المؤرخ في 21 جمادى الثانية عام 1429 ه الموافق ل 25 يونيو سنة 2008 يعدل و يتمم الأمر رقم 03- 03 المتعلق بالمنافسة، جريدة رسمية عدد 36 الصادرة في 28 جمادى الثانية عام 1429ه الموافق ل 2 يوليو سنة 2008.

*- القانون رقم 12-12 المؤرخ في 12 صفر 1434 ه الموافق ل26 ديسمبر سنة 2012 المتضمن قانون المالية لسنة 2013، جريدة رسمية عدد 72 الصادرة في 16 صفر 1434 ه الموافق ل 30 ديسمبر سنة 2012.

(3)* النصوص التنظيمية

*- المرسوم 82-145 المؤرخ في 16 جمادى الثانية عام 1402 ه الموافق ل أ 10 بريل 1982، ينظم الصفقات التي يبرمها المتعامل العمومي، جريدة رسمية عدد 15 الصادرة في 19 جمادى الثانية عام 1402ه الموافق ل 13 أبريل سنة 1982.

*- المرسوم الرئاسي 02-250 المؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1423ه الموافق ل 24 يوليو سنة 2002، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية، جريدة رسمية عدد 52 الصادرة في 17 جمادى الأولى عام 1423ه الموافق ل 28 يوليو سنة 2002.

*- المرسوم الرئاسي رقم 08- 338 المؤرخ في 16 شوال 1429 ه الموافق ل 26 أكتوبر سنة 2008، يعدل و يتمم المرسوم الرئاسي رقم 02-250 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية،جريدة رسمية عدد 62 الصادرة في 11 ذي القعدة 1429 ه الموافق ل 09 نوفمبر سنة 2008.

*- المرسوم الرئاسي 10- 236المؤرخ في 28 شوال عام 1431ه الموافق ل 07 أكتوبر سنة 2010 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية، جريدة رسمية عدد 58 الصادرة في28 شوال عام 1431ه الموافق ل 07 أكتوبر سنة 2010 .

*- المرسوم الرئاسي 12-23 المؤرخ في24 صفر1433 ه الموافق ل 18 يناير 2012، جريدة رسمية عدد 04 الصادرة في 02 ربيع الأول عام 1432ه الموافق ل 26 يناير سنة 2012.

*- المرسوم الرئاسي13-03 المؤرخ في أول ربيع الأول عام 1434 ه الموافق ل13 يناير سنة 2013، جريدة رسمية عدد 2 الصادرة في أول ربيع الأول عام 1434 ه الموافق ل 13 يناير سنة 2013، يعدل و يتمم المرسوم الرئاسي 10-236 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية.

*- المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

*- المرسوم التنفيذي رقم 91- 434 المؤرخ في 02 جمادى الأولى عام 1412ه الموافق ل 09 نوفمبر سنة 1991 يتضمن تنظيم الصفقات العمومية، جريدة رسمية عدد 57 الصادرة في06 جمادى الأولى عام 1412ه الموافق ل 13 نوفمبر سنة 1991.

*- المرسوم التنفيذي رقم 93 -289 المؤرخ في 14جمادى الثانية عام 1414ه الموافق ل28 نوفمبر سنة 1993 الذي يوجب على جميع المؤسسات التي تعمل في إطار إنجاز الصفقات العمومية في ميدان البناء و الأشغال العمومية و الري أن تكون لها شهادة التخصص و التصنيف المهنيين ، جريدة رسمية عدد 79 الصادرة في 17جمادى الثانية عام 1414ه الموافق ل 01 ديسمبر سنة 1993.

*- المرسوم التنفيذي رقم 97- 40 المؤرخ في 9 رمضان عام 1417ه الموافق 18 يناير سنة 1997، يتعلق بمعايير تحديد النشاطات والمهن المقننة الخاضعة للقيد في السجل التجاري و تأطيرها، جريدة رسمية العدد 5 الصادرة في 10 رمضان عام 1417هـ الموافق 19 يناير سنة 1997.

*- المرسوم التنفيذي 98 -67 المؤرخ في 24 شوال عام 1418 ه الموافق ل 21 فبراير سنة 1998 المتضمن إنشاء صندوق ضمان الصفقات العمومية وتنظيمه وسيره، جريدة رسمية عدد 11 الصادرة في 02 ذو القعدة عام 1418ه الموافق لأول مارس سنة 1998.

*- المرسوم التنفيذي رقم 05 -114 مؤرخ في 27 صفر عام 1426 الموافق ل 7 أبريل سنة 2005، جريدة رسمية عدد 26 الصادرة في أول ربيع الأول عام 1426 ه الموافق ل10 أبريل سنة 2005 .

*- المرسوم التنفيذي رقم 06-11 المؤرخ في 24-06-2006، المتعلق بشروط ممارسة نشاط شركات رأسمال الإستثماري، الجريدة الرسمية، العدد 42، الصادر في 25-06-2006.

*- المرسوم التنفيذي 11 -110 مؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1432 الموافق ل 6 مارس سنة 2011، جريدة رسمية عدد 15 صادرة في 4 ربيع الثاني عام 1432 الموافق ل 9 مارس سنة 2011.

* - قرار وزاري مشترك مؤرخ في أول ذي القعدة عام 1426 ه الموافق ل3 ديسمبر سنة 2005، يحدد كيفيات التصنيف المهني للمؤسسات أو مجموعات المؤسسات التي تعمل في إطار البناء والأشغال العمومية والري، جريدة رسمية عدد 27 الصادرة في 27 ربيع الأول عام 1427 ه الموافق ل 26 أبريل سنة 2006 .

*- القرار المؤرخ في 23 ربيع الثاني عام 1432ه الموافق ل 28 مارس 2011 الذي يحدد كيفيات الإقصاء من المشاركة في الصفقات العمومية جريدة رسمية عدد 24، الصادرة في 16 جمادى الأولى عام 1432هـ الموافق لـ 20 أبريل سنة 2011.

*- القرار المؤرخ في 23 ربيع الثاني عام 1432ه الموافق ل 28 مارس 2011 الذي يحدد كيفيات الدفع المباشر للمتعامل الثانوي جريدة رسمية عدد 24، الصادرة في 16 جمادى الأولى عام 1432هـ الموافق لـ 20 أبريل سنة 2011.

*- القرار المؤرخ في 23 ربيع الثاني عام 1432ه الموافق ل 28 مارس سنة 2011، يحدد محتوى بطاقات المتعاملين الاقتصاديين وشروط تحيينها، جريدة رسمية عدد 24، الصادرة في 16 جمادى الأولى عام 1432هـ الموافق لـ 20 أبريل سنة 2011.

*- القرار المؤرخ في 23 ربيع الثاني عام 1432ه الموافق ل28 مارس سنة 2011، يتعلق بكيفيات تطبيق هامش الأفضلية بالنسبة للمنتجات ذات المنشأ الجزائري و/أو المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري، جريدة رسمية العدد 24الصادر ة في 16 جمادى الأولى عام1432ه الموافق ل 20 أبريل سنة 2011.

*- اللائحة رقم 01- 130 المؤرخة في 07 أكتوبر سنة 2010 و المتعلقة بجهاز المراقبة الخارجيّ و إجراءات إبرام صفقات المؤسسات العمومية الاقتصادية.

خامسا: القــوانين

*- القانون المدني رقم 07-05 المؤرخ في 13 مايو 2007 .

*- قانون الصفقات العمومية رقم 12-23 المؤرخ في 13 يناير سنة 2013.

*- قانون المنافسة رقم 03-03 معدل و متمم بالقانون رقم 08-12.

سادسا: باللغة الفرنسية

I)-Dispositions juridiques

-Décision du 30 mars 2012 adoptant des résultats des négociations au titre de l'article XXIV : 7 de l'accord sur les marchés publics.

II)-Ouvrages spéciaux

- PATRICE REIS, la cocurrence et les marchés publics.Thèse de doctrat en droit privé,Soutenue le 19 novembre 1999, Université Nice Sophia Antipolis, Faculté de Droit et sciences économiques et de gestion

-KADI Ahmed, Techniques et procédures appliquées à la réglementation des marchés publics, Edition DAHLAB, Alger, 2005.

- LAGGOUNE Walid, Le contrôle de l'Etat sur les entreprises privées industrielles en Algérie - genèse et mutations-, Les Editions internationales, Alger, 1996. LAJOYE Christophe, Droit des marchés publics, 2ème édition, Paris, 2005.

-LEVRATTO Nadine, Les PME : Définition, rôle économique et politiques publiques, 1 ère édition, Editeur De Boeack Supérieur, Bruxelles, 2009.

- SABRI Mouloud, Guide de gestion des marchés publics, Edition du SAHEL, Alger, 2000.

-WTTER WULGHE Robert, La PME, une entreprise humaine, 1 ère

édition, Editeur De Boeack Supérieur, Bruxelles, 1998.

-YELLES CHAOUCHE. Bachir, droit des marchés publics et droit de la concurrence en droit algérien ,In Globalisation et contrats publics office de publications universitaires, Alger, 2009.

III)-Thèses et mémoires

-LAURE-CHRETIN Rochette, L'accès des PME aux marches publics, Mémoire soutenu le 7 Septembre 2005, Université Lumière Lyon II, Institut d'Etudes Politiques de Lyon.

IV)-Articles

- BELGACEM KHALIFA Chikha, L’accord d’association entre l’Algérie et l’union européenne UE et ses conséquences sur son adhésion à l’OMC, Revue algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques, N°3, 2007.

- BENNADJI Chérif, La notion d'activités réglementées, Revue IDARA, volume 10, N° 2, 2000.

-BENNADJI Cherif, Marchés publics et corruption en Algérie, Revue NAQD, N°: 25,2009.

-ESSAID Taib, Le partenariat public-privé en Algérie en matière d'exécution du service public, Revue algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques, N° : 03, 2007.

-GHARBI Samia, Les PME/PMI en Algérie : état des lieux, Cahiers du laboratoire de recherche sur l’industrie et l’innovation, Université du Littoral, Cote d’Opale, Mars 2011.

-HENRI-MORAN Pierre, Accès des PME aux marchés publics : allotissement ou groupements ?, Revue : Economie publique, N°10, 2002.

-LAGGOUNNE Walid, La sous-traitance des marchés publics en Algérie -essai de réflexion à propos du contrôle de l'état sur l'entreprise privée soustraitante, Revue algérienne des sciences juridique, économiques et politiques, Vol 20, N°3,1983.

- LEZZAR Naser Eddine, Le régime juridique du contrat international dans le droit algérien: Les réformes à reculons : Mélange en l'hommage de professeur Mohamed ISSAD, Revue l'exigence et le droit. AJED Édition, Alger, 2011.

- PHILLIPE G- Nell, Transparence dans les marchés publics : options après la cinquième session ministérielle de l'OMC à CANCUN, Revue internationale de droit économique, 2004/ 3t.

- SABRI Mouloud, Algérie : les marchés publics intègrent le développement durable, Revue de la CFCIA, info l'essentiel du développement durable, Alger,2009.

- SCANVIC Frédéric, L'allotissement au cœur de la commande publique,Revue : contrats publics, N°58, Septembre 2006.

V) -Périodiques

-Juris - Classeur, Contrats et marchés publics : sous-traitance, fascicule 180,Cote 01 ,2007.

-Juris- Classeur Administratif : Passation des marchés publics – principes fondamentaux, portée des principes fondamentaux, fascicule 653, cote: 01,2010.

VI)- Guides et autres documents

- FAURE Pascal et BERGEAL Catherine, Outils pour faciliter l'accès des TPE et PME aux marchés publics – guide de bonnes pratiques, Direction des affaires juridiques, France, décembre 2012.

-LA ROCHE Cyril, L’allotissement dans les marchés de travaux, Guide pratique-Le moniteur, 30 mars 2012.
- LE PERRON Emmanuel et LEVERG Karine, Le mieux-disant dans la commande publique-Livre blanc, MEDEF, France, janvier 2010.
-Document de travail de la commission des communautés européennes, Bruxelles, Le 25 juin2008.
-Trésor Direction Générale, Les PME en Algérie et les politiques de soutien à leur développement, Publications des services économiques, Ambassade de France en Algérie, Service économique régionale, janvier 2012.

المواقع الإلكترونية:

1- http://ratoul.voila.net/moulakas2.htm.dz